



تطور نظام إدارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تحليلية لخطب العرش 1953-1997

محمد حمد " أبودية معتوق "

قسم الهندسة الكيميائية - كلية الهندسة التكنولوجية - جامعة البلقاء التطبيقية - عمان - الأردن

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خطب العرش التي أُلقيت في الفترة ما بين 1953-1997، والتي تعبر عن توجه وتصور الحكومة الأردنية، وسترکز الدراسة على بعض الخطب في المحافل البيئية الرئيسية، وأثر مثل تلك الخطب في توجيه الرأي المحلي نحو الوعي البيئي من ناحية والآليات التي ترجمت بناء على هذه الخطب. إن أهم مرتكزات الإدارة البيئية الحديثة هو فكر الهرم القيادي لما له دور أساسي رئيسي في تطوير البيئة الحديثة وجذبها نحو التنفيذ والتطبيق، مما يؤدي إلى تطوير نظام إدارة البيئة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

مقدمة:

الاقتصادية. أما حرب 1973 فقد جعلت من الأردن قطبا في هذه الحرب التي اندلعت على الجبهتين المصرية والسورية. وأما حرب الخليج عام 1990، فقد أدت إلى إرهاب الأردن ماليا ومعنويا واقتصاديا مما أجبر ما لا يزيد عن 300 ألف أردني إلى العودة^[2]، وتأثرت المملكة بهذا الكم الهائل من قدوم البشر الذي أدى إلى أحداث تغيير جذري في الخطط التنموية وإعادة النظر في أسعار بعض المواد الأساسية للمواطن مثل الماء والكهرباء وتركيز الجهد نحو ترشيد الاستهلاك^[3].

على الرغم من كل هذه التحديات اهتمت حكومة المملكة الأردنية بالموارد البيئية الأساسية للمملكة رغم محدودية الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي أعطى المملكة الطابع الصحراوي ومحدودية الرقعة الزراعية والمياه. وبهذا يمكن القول إن القيادة العليا لعبت دوراً بارزاً في بناء نظام بيئي حديث في المملكة وإصدار قانون يهتم

لا شك أن المرحلة التي كانت تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ما بين 1953-1997، والتي ساد بها حكم الملك حسين شهدت كثير من الأزمات السياسية على الصعيد المحلي والدولي والاضطرابات الداخلية التي استحوذت الكثير من جهد الحكومة وتركيزها بزخم كبير نحو الوضع السياسي والأمني أكثر منها اقتصاديا لتطوير المملكة.

فمنذ بداية حكم الملك عام 1952 عاصر الأردن حرباً أدت إلى تغيير ديموغرافي مفاجئ، فحرب عام 1948 أدت إلى تدفق ما لا يزيد عن 122.000 لاجئ موزعين ما بين الضفة الغربية وعمان، أما حرب 1967 فقد أدت إلى تدفق 33.843 لاجئ إلى مدينة عمان العاصمة^[1].

وقد أدى هذا التغير الديموغرافي المفاجئ إلى إعادة التفكير والحساب في الخطط التنموية والمعطيات

- الدول الصناعية تتحمل على عاتقها متابعة التطور المستديم وتقديم العون ضمن هذا الإطار للدول النامية.

يلاحظ هنا أن الأساس في بناء نظام الإدارة البيئية يعتمد كثيراً على إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للوصول إلى نمو اقتصادي متوازن بيئياً واجتماعياً سواء في المجال الزراعي، أو مصادر المياه، أو الصناعة أو حتى القوى البشرية.

ب- مفهوم البيئة من خلال خطاب العرش:

لم يرد نصاً صريحاً يخص نظام البيئة لأول مرة إلا في خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر في 27/11/1989، وكما يلي: " في مجال البيئة، بدأت حكومتي في معالجة القضايا التي تتصل شئونها بحرص وعناية نظراً لارتباط سلامة البيئة بسلامة الإنسان ومستقبله...." أما ما قبل ذلك فقد كانت محاور الخطاب تخص تحديداً الزراعة، المياه، ومشكلة التصحر. ومما لاشك فيه تعتبر هذه المحاور العماد الأساسي لسلامة الإنسان والمحافظة على التنوع البيئي وبناءً على ما تقدم سوف يتم تقسيم ورقة البحث هذه إلى تحليل لما قبل خطاب الحادي عشر (1989) الحقبة الأولى (1953-1989)، وما بعد هذا الخطاب الحقبة الثانية (1990-1997).

إن فكرة الحكومة الأردنية تتلخص خلال العقود الأولى من تسلم الملك للحكم كان ينصب حسب ما يعرف في نظام الإدارة البيئية الحديثة " دور القيادة Leadership" في التأكيد على أهمية الموارد الطبيعية (الزراعة) كرافد اقتصادي وأمن غذائي ومصدر للتطوير الإقليمي المحلي (المناطق الصحراوية، البادية، الأغوار)، إذ كانت الزراعة في بعض الأحيان عنصر أساسي للتوطين لبعض أبناء البادية في المناطق الجنوبية للمملكة (خطاب العرش في 1/12/1973). وهنا إشارة إلى ما يعرف "بث المعرفة بين المواطنين والمشاركة في الوعي البيئي"؛ لأن مثل هذه الخطب تبث من أعلى منابر الخطابة وتصل إلى شريحة كبيرة من المواطنين على اختلاف رتبهم، وتقل عبر وسائل

بالبيئة، وإنشاء مؤسسة ترعى الشئون البيئية، إلى أن تم الإعلان عن إنشاء وزارة متخصصة للبيئة.

1- نظام الإدارة البيئية في خطاب العرش :

خطاب العرش هو الخطاب الذي يقرأه جلالة الملك أمام مجلس الأمة، وفيه يتم تحديد الأطر العامة لسياسة الدولة والآليات المتبعة للتنفيذ والقوانين والتشريعات التي تطرح أمام مجلس الأمة للمناقشة والتنفيذ. ومما لاشك فيه أن ما يطرحة الملك أمام مجلس الشعب لا بد أن يلقي الأثر الإيجابي لتحقيق هدف معين تقوم الحكومة بتنفيذه؛ لأن خطب العرش كانت شاملة لجميع النواحي السياسية للمملكة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وما يهمننا في هذا الصدد فقط هو التركيز على نظام إدارة البيئة وما يتصل بها.

أ- مفهوم إدارة البيئة:

لقد تم تعريف البيئة في مؤتمر الأرض الذي عقد لأول مرة وعلى مستوى دولي في استكهولم 1972، وتحت رعاية الأمم المتحدة كما يلي: إن كل الموارد الطبيعية الموجودة على الأرض من ماء، هواء، تربة، نبات، وحيوان هي النظام البيئي الذي يجب حمايته للأجيال الحالية والقادمة من خلال تخطيط دقيق وإدارة منظمة وحسب المطلوب^[4].

وبعد عقدين من الزمن تم وضع ما يعرف بإعلان ريو دي جانيرو/البرازيل في مؤتمر الأرض 1992 الذي حدد المبادئ الأساسية لحقوق الدول والتزاماتها مكتملة لمؤتمر استكهولم على النحو التالي^[5]:

- الإنسان هو النواة الأساسية للتطوير المستديم وله الحق في العيش في بيئة سليمة وبتناسق هرموني مع الطبيعة.
- لكل دولة الحق في استغلال مواردها الطبيعية ولكن بدون إحداث أي ضرر في البيئة لأي دولة مجاورة أو غير مجاورة

السوق للحفاظ على مستوى معين من التوازن البيئي والاقتصادي (Market Mechanism Interfere) عن طريق المنح أو التسهيلات (خطاب 1958/10/1).

- إنشاء دائرة علمية لتتبع التطور العلمي الحديث في المجال الزراعي وتقديم العون وإجراء الأبحاث الزراعية على أسس علمية حديثة ونقل للتكنولوجيا الحديثة (خطاب 1959/10/1)، والتركيز على توسعة الإرشاد الزراعي (خطاب 1960/11/1)،

- ضمان عدم فساد الأراضي (Prevent Land Degradation)، وذلك بوضع سياسة لتوزيع أراضي يثبت أنها تصلح زراعياً وتحتوي آباراً إرتوازية وخاصة في مناطق البادية (خطب 1963/8/1، 1971/12/1، 1973/12/1، 1986/11/1).

- اعتبار الزراعة نوع من الأمن الغذائي للدولة والتركيز على التنوع الاستراتيجي في الزراعة والحفاظ على المياه (خطب 1985/12/2، 1986/11/1، 1989/11/27).

لعل مثل هذا التوجه يوضح أن هنالك سياسة تحقق متطلبات السوق، كما تعمل على المحافظة على البيئة.

أ- المياه والبيئة في الحقبة 1953-1989:

إن المياه ترتبط بشدة بالبيئة وبشكل مباشر. فتطوير مصادر المياه وترشيد الاستهلاك، وتسعير المياه وإعادة استخدامها أيضاً مظهر بيئي، ولناخذ ما ميز هذه الحقبة من الزمن وأثرها في تطوير استغلال المياه ودورها في الحفاظ على البيئة.

إن الأردن وخلال الحروب التي خاضها في الأعوام 1948، 1967، 1973 يكون قد فقد 90% من حقه في مياه نهر الأردن^[6]، وياتت توزيع مصادر وروافد نهر الأردن لا يخضع إلى أية اتفاقية دولية وساد عنصر القوة في الوصول إلى مثل هذه المصادر، ومن هنا أصبحت المياه سلاحاً استراتيجياً في المنطقة ومحور نزاع إقليمي^[7].

لقد لعبت الأزمات السياسية والصراع في المنطقة دوراً فعالاً في ظهور مشكلة المياه وشح مصادرها في عام

الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. مما أثر تأثيراً كبيراً على مفهوم البيئة وحاجة المواطن إلى حمايتها.

2- تطوير الموارد الطبيعية (الزراعة في الحقبة 1953-1989):

كان دور الحكومة منصباً على تطوير الزراعة لسببين رئيسيين:

الأول: إن الزراعة رافد اقتصادي مهم للمملكة، إذ أن الأردن ونظراً لجغرافية منطقة الغور جعلت من هذه المنطقة مستتبناً زراعياً لمحاصيل زراعية تنضج قبل مثيلاتها في مناطق أخرى من المملكة أو حتى في الدول المجاورة، فتسويق مثل هذه المحاصيل سوف يكون له أكبر الأثر في زيادة الدخل القومي (خطاب 1989/11/27).

ثانياً- مكافحة التصحر: لقد وضعت المملكة سياسة لتحريج المناطق الصحراوية وذلك للحفاظ على البيئة والتنوع البيئي (Biodiversity). فمن المعروف في علم إدارة البيئة إن زيادة الرقعة الصحراوية ستقضي بلا شك على التنوع البيئي الحيوي، وإنشاء برنامج لمكافحة مثل هذه الظاهرة ويرعاية ملكية ستؤدي إلى تسخير كافة فئات المجتمع في إنجاح مثل هذا البرنامج (Top level Management).

إن أهم ما يميز هذه الحقبة (1953-1989) في مجال الزراعة والمساهمة في بناء إدارة بيئية ما يلي:

- تطبيق قانون التشجير الإلزامي في أنحاء المملكة من خلال إنشاء دائرة متخصصة -دائرة الحراج- (خطاب 1954/11/11)، وقد تم الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتحريج 16 ألف دونما لحوالي رُبع فدان) في المملكة وغرس وتوزيع 4 ملايين غرسة (خطاب 1964/10/1).

-تم تعويض المزارعين خلال مواسم الجفاف وإمدادهم بالمال للحيلولة دون القضاء على هذا العنصر الفعال عن طريق الإعفاء من الضرائب أو القروض الزراعية طويلة الأجل وهو ما يعرف في علم البيئة التدخل في آلية

Resource Management (خطب 1955/11/1 ، 1965/11/28، 1966/12/1).

- لأول مرة يرد نصاً أن مياه نهر اليرموك حق وطني ورافد أساسي للري في وادي الأردن (خطاب 1987/10/10)، وكذلك إعطاء المياه الأهمية الأولى من أولويات الحكومة وانتهاج سياسة مائية مكثفة للاستخدام الأمثل للموارد المائية (خطاب 1989/11/27)، وهذا ما يعرف بالتخطيط وتحديد الأولويات في علم إدارة البيئة (Planning, Definition Priorities and Strategies).

- اعتبار إنشاء شبكة مياه وصرف صحي لخدمة كافة المواطنين في المملكة مطلب أساسي لحياة بيئية سليمة (خطاب 1987/10/10).

- في نهاية الحقبة لوحظ أن مصادر وروافد نهر الأردن أنها حق للمملكة، لذا كان لابد من الشروع في بناء سد الوحدة، (خطاب 1987/10/10، 1989/11/27) يمكن أن ننظر هنا إلى هذا من منظورين الأول سياسياً وفيه إشارة لاستغلال روافد نهر الأردن كحق دولي مشترك بين دول الجوار، أما من المنظور الثاني فهو إدارة مياه نهر الأردن ومصادره من ناحية بيئية لها أثر إيجابي للحفاظ على البحيرات التي يغذيها في المناطق الدنيا مثل بحيرة الحولة وطبريا والبحر الميت.

3- الحقبة 1990-1997 :

أهم ما يميز هذه الحقبة القصيرة حدثين هامين يتصلان بالبيئة بشكل مباشر أو غير مباشر. الأول اندلاع حرب الخليج، وثانيهما إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة. أما الحدث الأول وعلاقته بالبيئة فإن التغيير الديموغرافي المفاجئ أدى بصانع القرار إلى إعادة التفكير في كثير من إدارة الموارد الطبيعية، وذلك بجدولة توزيع المياه في كافة أنحاء المملكة بعد أن أصبحت هنالك حاجة ملحة لتزويد العاصمة وضواحيها بكميات كافية من المياه مع قلة مثل هذه المصادر. كما أن التغيير في تعداد سكان المملكة والزيادة السكانية الغير متوقعة، أدى إلى إيجاد

1990 بشكل فعلي، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً. ونظراً لغياب المؤشرات الحقيقية وقلة الدراسات في الفترة من عام 1953 حتى عام 1989 أدى ذلك إلى وجود إشارة واضحة تدل على قلة المياه في المملكة. وقد تميزت هذه الفترة بما يلي :

- الاهتمام بالآبار الارتوازية وتوجيه الأنظار إلى أنها المصدر الأول للمياه في المملكة، أي ما يعرف بسياسة الدولة (Government Policy) مما عكس التوجه نحو استراتيجية محددة، وهي أن مصدر المملكة الأساسي هو المياه الجوفية أكثر من المياه السطحية حتى يتم المحافظة على أمن الدولة (خطب 1953/12/1، 1958/10/1، 1959/10/1، 1963/8/1)

- استغلال أهم رافد لنهر الأردن، وهو نهر اليرموك في إنشاء قناة الغور الشرقية التي تم الإعلان عن إنشائها في خطاب 1958/10/1 لوضع مساحة كبيرة من وادي الأردن لزيادة الري الكثيف، وتم الإعلان رسمياً عن قدرة هذه القناة لري 30 ألف دونما في وادي الأردن في خطاب 1961/11/1. لعل هذه الخطوة كانت الأولى في إدارة مصادر مياه نهر الأردن (Jordan River Water Resources Management).

- إنشاء سلطة لتنظيم قطاع المياه من تسعير وتوزيع وتنمية وإدارة مصادر المياه في المملكة وأطلق عليها سلطة المياه. وتعتبر هذه الخطوة في إنشاء مؤسسة حكومية في علم إدارة البيئة من أهم المرتكزات للحفاظ وعلى المصادر الطبيعية وإدارتها Institutional and Organization Management (خطاب 1960/11/1).

- إتباع سياسة بناء السدود وتنمية وتشجيع ما يعرف بالحصاد المائي حيث تم بناء العديد من السدود في المناطق المختلفة من المملكة شمالاً وجنوباً، وكلها تهدف إلى زيادة مصادر المياه السطحية والاستفادة من مياه الأمطار والوديان في الري أو حقن الآبار الارتوازية

البيولوجي في المحاصيل الزراعية (خطاب 1990/11/17)، نظراً لزيادة الكثافة السكانية .
- أصبح الاهتمام بالزراعة أقل أهمية من قبل مقارنة مع حقبة 1953-1989، والسبب الأساسي هو قلة مصادر المياه، واقتصرت على انتصلاح الأراضي الرعوية وإنشاء المحميات ومتابعة الأشجار المثمرة، وتركزت السياسة بالتوجه نحو زراعة محاصيل لا تحتاج إلى المياه بكثرة (خطاب 1992/12/1، 1993/12/23). لهذا كان لابد من اتخاذ قرار للتحويل نحو الحفاظ على مصادر المياه وفي نفس الوقت في الحفاظ على التنوع البيئي مثل إنشاء المحميات ومتابعة استصلاح الأراضي.

ب- المياه:

لقد كان ما يميز هذه الحقبة هو إتباع إجراءات لم تكن مألوفة في الخطب السامية السابقة، ولا على المواطن بشكل خاص، فبعد أن اعتاد المواطن على استهلاك الماء وحسب ما يشاء وبدون أدنى اهتمام بالكلفة الحقيقية لهذه الثروة المائية، واعتبارها حقاً مكتسباً بدون أي مقابل مما أدى إلى استنزاف هذه الثروة، وأصبح لابد من وضع استراتيجية جديدة وبمفهوم بيئي سليم، كما يلي:
- تعديل تسعيرة المياه للشرائح الاستهلاكية (خطاب 1990/11/17) حيث أن ترك المياه، ويسعر ذي معدل ثابت (Flat Rate Price) يعتبر سياسة غير ناجحة في علم البيئة (Failure Environmental Policy)، وقد اعتبرت هذه الظاهرة وسياسة أسعار المياه المدعومة من قبل الحكومة سياسة غير سليمة^[10].
- تم الإشارة إلى أن المياه من الموضوعات الرئيسية ذات الأهمية القصوى وأبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وفنية نتيجة للوضع المائي الصعب، وأن المحافظة على حقوق المياه المشتركة مع الدول المجاورة والعمل على إيجاد حلول إقليمية لتأمين وتنمية مصادر المياه (خطاب 1991/12/1)، وقد لوحظ في هذا الخطاب إلى إشارة

برنامج لترشيد الاستهلاك و البحث عن مصادر مياه جديدة، أو حتى إتباع سياسة الحصاد المائي بحيث تصب في اتجاه واحد هو أيضا الحفاظ على البيئة. وبذا أصبح مفهوم المياه والبيئة واسع الانتشار والشعار المقبول للحفاظ على مصادر المياه.

وقد سعى الأردن إلى مد علاقات دولية إلى دول مجاورة لتأمين مصادر جديدة للمياه وإعادة إدارة هذه المصادر المائية المشتركة لقللة مصادر المياه في المملكة^[8] وإعادة توزيع روافد نهر الأردن وبناء سد الوحدة لاستفادة من مصادر المياه^[9].

أما الحدث الثاني فهو إنشاء مؤسسة حماية البيئة، والتي وضحت مهامها حسب ما ورد في خطاب 1989/11/27:

- التخطيط السليم والتنفيذ السريع للإجراءات التي تقتضيها ظروف حماية البيئة وسلامتها.
- وضع التشريعات والبرامج الخاصة التي تهدف إلى في توسيع إطار حماية البيئة.
- العمل على مشاركة المواطن في رعاية البيئة محلياً وعالمياً .

لذا يمكن القول أن حقبة 1990-1997 تعتبر بحق بداية الانفتاح على البيئة وحظيت باهتمام أعلى سلطة في المملكة، وقد تميزت هذه الحقبة الحساسة بالترشيد والاهتمام بالناحية الاقتصادية وهو ما يعرف في علم البيئة وضع أدوات اقتصادية (Economical Tools)، وهي من الأدوات المهمة في بناء سياسة بيئية ووضع آليات للتخطيط.

ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذه الحقبة من ناحية نظام إدارة البيئة بما يلي:

أ- الزراعة:

- إعادة النظر في السياسة الزراعية بهدف استغلال جميع الأراضي في الزراعة للحفاظ على الأمن الغذائي والتنوع

4- دور القيادة العليا في المحافل الدولية في مجال البيئة :

يعتبر أهم خطاب لأعلى سلطة في البلاد هو خطاب الملك في مجال البيئة الذي ألقى في ريو دي جانيرو 1992. وما يميز الخطاب أنه أشار إلى مشاركة الملك شخصياً في صياغة استراتيجية البيئة الوطنية والذي رسم ووضح بها سياسة وتطور الحياة البيئية في الأردن. لقد لخص الخطاب تطور الحياة البيئية كما جاء في الخطاب السامي كما يلي^[11]:

- الاهتمام البيئي على مستوى المملكة في عام 1966 بتأسيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وتأسيس وزارة للبيئة بشؤون البيئة في عام 1979، وهي وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

- العمل وبإشراف ملكي على صياغة الاستراتيجية الوطنية للبيئة.

- مشاركة السلطة التشريعية في العمل على حماية البيئة. العمل على إنشاء محكمة للفصل في القضايا التي تخص البيئة، والبدء في تطبيق بعض الأدوات البيئية (Environmental Tools) كوسيلة للحفاظ عليها مثل فرض ضرائب وقانون وتعليمات صارمة وتقييم للأثار السلبية للمشاريع التي ستنفذ في المملكة على البيئة.

- إنشاء المنظمات وسن القوانين التي تساهم وتعمل على الحفاظ على البيئة ونشر المعرفة والتعليم في مجال البيئة على المستوى المحلي.

- الالتزام بجميع المعايير والقوانين التي تساهم في حماية البيئة على الرغم من الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

إن أهمية التزام القيادة العليا أمام المنبر العالمي هو أساس نجاح الإدارة البيئية (Top Management Commitment)، والتي بدورها تعطي الضوء الأخضر في نظام الإدارة للتحرك والوصول إلى نظام متكامل يتجاوب مع كافة المستويات المحلية. ولاشك أن مثل هذا الالتزام من

صريحة للتمهيد إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول المجاورة للحفاظ على مصادر المياه وحقوقها. - بناء السدود لترشيد استهلاك المياه وتعظيم الاستفادة منها (خطاب 1992/12/1، 1993/11/23، 1994/10/22، 1996/11/19).

ج- البيئة:

لعل هذه الحقبة وعلى الرغم من قصرها فقد حظيت باهتمام واضح من الناحية البيئية وعلى المستوى الملكي الشخصي. وقد يرجع هذا الاهتمام إلى سبب رئيسي مهم وهو تتابع الأحداث البيئية على المستوى العالمي مثل ثقب الأوزون، الاحتباس الحراري، وظاهرة النفايات الخطرة مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل الملك شخصياً باعتباره صانع القرار لما للبيئة من أهمية محلياً وعالمياً. لذلك نرى أن الملك بنفسه يشارك في المحافل البيئية مثل التوقيع على بروتوكول مونتريال، وخطاب في مؤتمر الأرض عام 1992. وهذا ما يعرف في علم إدارة البيئة الحديث " المشاركة بأعلى مستوى من الإدارة لنجاح أية عملية إدارية (Top Management Participation). وقد تميزت هذه الحقبة بما يلي:

- المشاركة في الجهود الدولية لحماية البيئة عن طريق حضور المؤتمرات والندوات، والتوقيع على المواثيق والمعاهدات التي تخص البيئة وحمايتها، مثل اتفاق لاهاي، والمشاركة في مؤتمر جنيف، ومؤتمر الأرض في 1992، والتوقيع على اتفاقية تغيير المناخ والتنوع البيولوجي (خطاب 1992/12/1).

- إنشاء قانون البيئة في عام 1993 (خطاب 1993/12/13).

- اعتماد معايير بيئية حديثة في مشاريع الطاقة والمياه (خطاب 1996/11/19).

- التوسع في خدمات الصرف الصحي من مفهوم بيئي (خطاب 1994/10/22).

- اللائحة التنفيذية لقانون البيئة في عام 1995.

إدارة واستغلال الموارد الطبيعية على أسلوب إداري حديث ومتطور.

3- التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning):

يتم ذلك بعد دراسة وجمع المعلومات والأولويات المهمة وتعريفها، ومن ثم ربطها بنظام إدارة البيئة لوضع الاستراتيجيات لتنفيذ النظام البيئي. ويلاحظ هذا في اهتمامات المملكة في بناء استراتيجية البيئة الوطنية ووضع المرتكزات التي اعتمدت عليها سواء في الحاضر أو المستقبل مما ترتب عليه إنشاء مؤسسة لحماية البيئة، وإلزام كافة المشاريع الكبيرة التي تنفذ في المملكة في تخصيص جزءاً من خطة المشروع في الحفاظ على البيئة ودراسة تقييم الأثر البيئي له حسب الأنظمة والقوانين المتعارف عليها دولياً ومحلياً لحماية البيئة.

4- تطوير المصادر البشرية:

فيها يتم تعريف المصادر البشرية والنواحي العلمية اللازمة لرفع كفاءة الفرد كعضو فعال في المجموعة أو فريق عمل للوصول إلى الأهداف التي تم وضعها لتنفيذ نظام الإدارة. ويمكن ملاحظة هذه السياسة في وضع برنامج الإرشاد الزراعي التي تم الإشارة إليه في أكثر من خطاب للعرش لتطوير العملية الزراعية والمحافظة على المصادر المائية والتوجيه نحو زراعة محاصيل لا تستهلك كميات مياه كبيرة، وذلك في خلال الحقبة الأولى 1953-1989 (موسم الجفاف). أما في الحقبة الثانية فقد كانت واضحة وموجهة لتوظيف كفاءات في مجال الحفاظ على البيئة من خلال مؤسسة حماية البيئة والتعاون مع منظمات دولية لرفع الكفاءات البشرية، وعلى أسس بيئية حديثة من خلال الدورات التدريبية والندوات.

قائد الوطن له الدور الإيجابي والمحرك في المملكة والتوجيه نحو الأردن يتمتع بسمعة بيئية ليس على المستوى المحلي فحسب بل والدولي كذلك.

ومن هنا يتضح أن المملكة اهتمت بوضع سياسة بيئية واضحة لحماية البيئة وإنتاج الإدارة البيئية.

التحليل والمناقشة :

إن المتتبع للسياسة التي انتهجتها المملكة في تطوير نظام إدارة البيئة كانت مبنية على أسس استراتيجية حديثة في علم إدارة البيئة الحديث^[12]، ويمكن تحليلها كما يلي:

1- القيادة (Leadership):

إن القيادة العليا لها الدور الفعال في تحريك وبناء استراتيجية بيئية، خاصة في جذب انتباه العامة (Public Attention)، وخلق نظام إداري متكامل من الأعلى إلى الأدنى في تنمية المصادر والموارد الطبيعية. ويلاحظ ذلك على سبيل المثال في تنمية المصادر الطبيعية في الزراعة عن طريق المشاركة الشخصية في احتفالات المملكة في يوم الشجرة وغرس الأشجار مع المواطنين وعلى مستوى المملكة.

2- المعلوماتية والتحليل :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الأساسيات في علم إدارة البيئة، إذ أنها تعتمد على جمع المعلومات اللازمة لبناء استراتيجية وتخطيط سليم، ومن ثم تحفيز المواطن للمساهمة في عملية التطوير البيئي، ويلاحظ هذا في سياسة الملك في عملية تطوير الزراعة عن طريق تأسيس مركز وطني لبحوث للزراعة وإنشاء سلطة للمياه، ووزارة للطاقة والثروة المعدنية لوضع المعلومات اللازمة في مجال

وضع تسعيرة جديدة للمياه، وبرنامج شامل للمملكة لتوزيع المياه كنوع من ترشيد الاستهلاك. وفي نفس اللحظة بدأت الجهود في إيجاد مصادر جديدة للمياه عن طريق تبني سياسة الحصاد المائي وبناء سدود في الأودية وتطوير تكنولوجيا لتنمية مصادر المياه مثل التحلية وتحريك السوق المحلي لإيجاد أفضل وأرخص الطرق لتأمين مياه صالحة للشرب على الأقل، كل هذا سيؤدي في النهاية إلى التنمية المستدامة أي الحفاظ على نمو اقتصادي مع الحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية دون الاستنزاف أو الاستهلاك الجائر، وهذه هي أحد أهداف مؤتمر الأرض الذي كان شعاره الأساسي "التنمية المستدامة" Sustainable Development .

من هنا يلاحظ كيف أن دور الحكومة كان موجهاً نحو التطوير المستمر ووضع الاستراتيجيات المهمة في المملكة للوصول إلى المستوى المطلوب في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها.

الخلاصة :

من هذه الدراسة يمكن الوصول إلى :

- 1- اتجاه ووعي القيادة العليا يرسخ قواعد نظم الإدارة البيئية على أساس تنموي سليم.
- 2- الاهتمام بنظم الإدارة البيئية مع وضع أدوات اقتصادية للمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف وتحقيق التنمية المستدامة أمر هام جداً .
- 3- التخطيط الاستراتيجي هام جداً لتنفيذ النظام البيئي.
- 4- ضرورة تطوير المصادر البشرية والتدريب المستمر في جميع المجالات البيئية ورفع مستوى الكفاءات
- 5- دراسة احتياجات الجهات المستفيدة وتوجيه عمليات التطوير لخدمتها.
- 6- متابعة تحقيق الأهداف والأغراض البيئية.

5- إدارة العمليات (Management Process):

فيها يتم التعرف على مفاتيح إدارة العملية في وحدة الأنظمة حتى يتم التأكد من الاحتياجات اللازمة للجهات المستفيدة (Stakeholders)، ومن ثم توجيهها في عملية التطوير سواء في الخدمات أو الاستهلاك. فقد كان ذلك جلياً في التعامل مع مصادر المياه، وخاصة في الحقبة الثانية. ونتيجة لزيادة السكان في عام 1990، وبعد حرب الخليج وقلّة المصادر المائية حيث تم وضع المفاتيح الأساسية في إدارة مصادر المياه في المملكة من خلال فرض تسعيرة جديدة للمياه، وضع برنامج ترشيد استهلاكي، وبرنامج توزيع للمياه على مستوى الأمة، وكذلك العمل على إيجاد مصادر جديدة مع تطوير للمصادر المتوفرة.

6- النواتج :

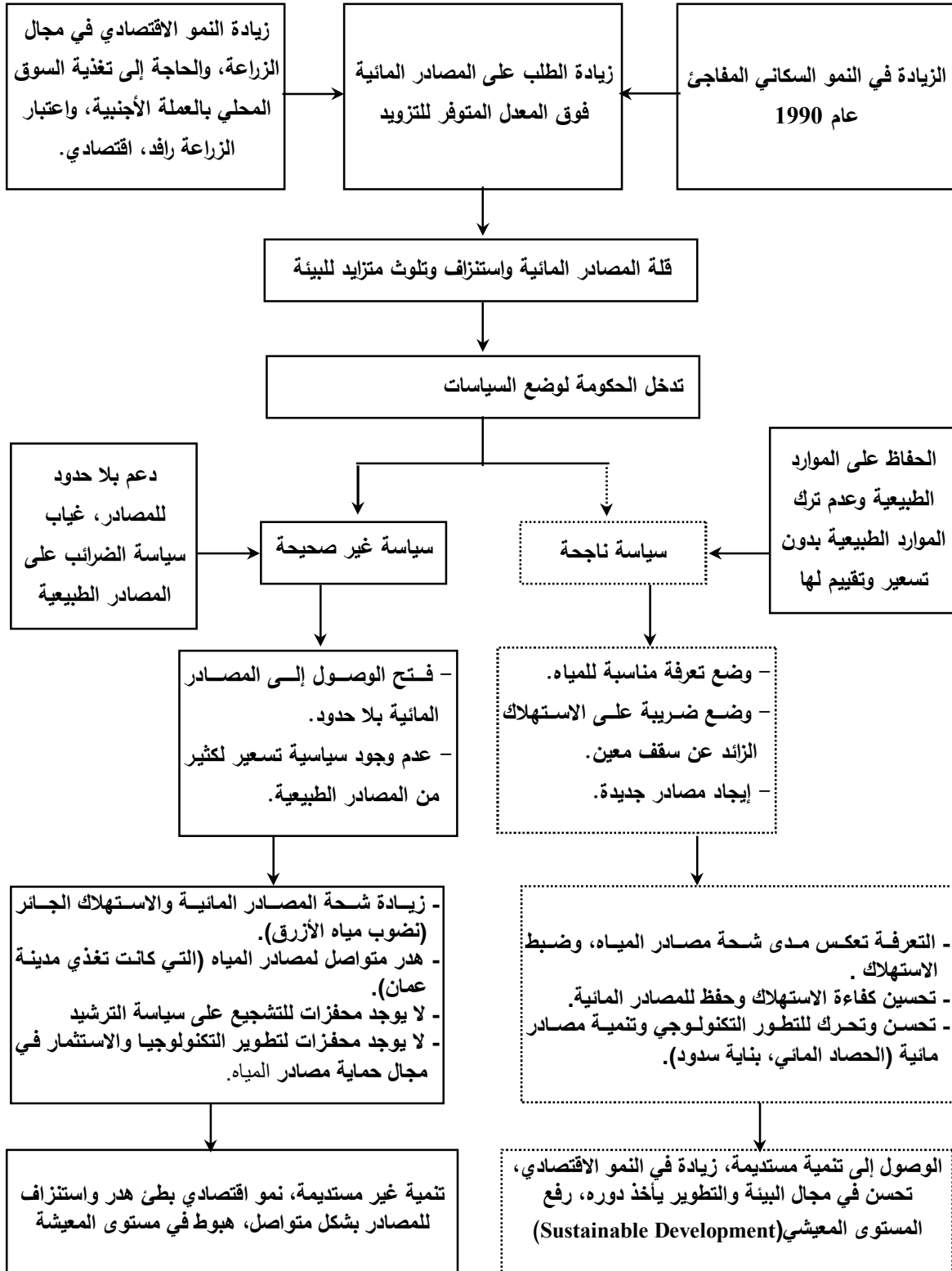
يتم فيها وضع الآليات لما تم تحديده لتحقيق الأهداف والأغراض في المراحل التي سبق ذكرها، وكذلك التعرف على كفاءة نظام الإدارة ووضع المؤشرات اللازمة وربطها.

7- القناعة والتركيز (Satisfaction and Focus):

فيه يتم وضع نظام للمكونات المساندة والتركيز على رفع الكفاءات والمعايير اللازمة للعملية الإدارية.

استراتيجية معالجة مشكلة المياه :

يتضح من الشكل (1) السياسة التي تم إتباعها في الفترة من عام 1990 حتى 1997، وكذلك السياسة غير الصحيحة في الحقبة من عام 1953 حتى 1989. ويلاحظ أن الحكومة قامت بوضع أدوات اقتصادية للمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر مثل



شكل (1) : مقارنة للسياسات المتبعة في الحقتين لمعالجة مشكلة استنزاف مصادر المياه

7- المياه في الشرق الأوسط الواقع والتحديات (2000):

إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

8-Masahiro Murakami, *Managing Water for Peace in the Middle East* (1995): Alternative Strategies and Aaron Wolf, *Hydropolitics A Long the Jordan River* (Tokyo: United Nations University Press, p. 285.

9-Bo Appelgre, "Management of Transboundary Water Resources for Water Security; Principle, Approaches and State Practice," (1997): *Natural Resources Forum* 21 (No. 2):91-100.

10-Green Markets, *The Sustainable Development*, T. Panayotou, (1993): A co-publication of the International Center for Economic Growth and the Harvard Institute for International Development, California, p.82.

11-<http://www.kinghussein.gov.jo/speechespage.html>

12-Strategic Environmental Management (1996), pp. 15-32 Grace Wever, John Wiley.

المراجع:

1-Studies on Social Development in the Middle East (United Nations Economics and Social Office in Beirut, New York: United Nations 1970).

2-The Middle East and North Africa (London: Europa Publications Limited), (1996), p. 600.

3- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر 1990/11/17.

4- <http://www.unep.org/Documents/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503>

5-UN web site at UPL:
<http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm>

6-"An Analysis of Water Management Resources (1999) : Projects in Jordan and Its Role in Regional Development Following the Middle East Peace Process", Matouq. M., *Regional Developments Studies (RDS)*, United Nations Centre for Regional Development (UNCRD) vol. 5.

THE DEVELOPMENT OF ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEM IN THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN: AN ANALYTICAL CASE STUDY OF THE SPEECH FROM THE THRONE 1953-1997 (Case Study)

Mohammed Abu-Dayeh Matouq

Al-Balqa Applied University, Faculty of Engineering Technology, Amman-Jordan

ABSTRACT :

This study aims to analyze the speeches from the throne which reflected the strategy of the government, and delivered at the National Assembly during the period from 1953 to 1997. This study will focus only, on those speeches and some selected ones that delivered in special occasions related to environmental issues for both local and international levels, to explore its roles toward improving the Environmental Management Systems (EMS) at the Kingdom as a case study. According to the modern Environmental Management Systems the role and actions of the top manager is an effective way to develop the environment state of art in any country. The development of the environmental law in 1995 and establishment of Environmental Protection Agency in 1996 were examples of these actions (in 2004 Ministry of Environment has been established). All these actions and other related environmental fields are demonstrated in this study.